



اسم المقال: الشعبية دراسة في الإطار النظري

اسم الكاتب: أ.د. ياسين محمد حمد، خالد طارق عبد الرزاق

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/index.php/library/7246>

تاريخ الاسترداد: 2026/05/14 13:01 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت. لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>



{لشعبوية دراسة في الإطار النظري*}

أ.د. ياسين محمد حمد (**)
خالد طارق عبد
الرزاق (***)

Khaled_real1989@yahoo.com

Dr.yassin71@yahoo.com

الملخص:

إنَّ إيجاد تعريف دقيق لمُصطلح "الشعبوية" مهمة ليست بالسهلة، إذ إنَّ هذا المُصطلح لم يحظ أسوةً بغيره من المُصطلحات في العلوم السياسية، بالاهتمام الكافي من قِبل الدارسين والباحثين، ولم يوضع من قِبلهم على طاولة البحث، وكذلك لم يتم تناوله بشكلٍ مُعمق وشامل، مما يُتيح استنباط تعريف مُحدد وواضح؛ إذ إنَّ مُعظم التعريفات التي تناولت الظاهرة كانت مُجمِلةً مُلتبسةً، ولا تُساعد في إبراز معالمها بشكلٍ جلي.

إذ إنَّ الشعبوية كظاهرة لا يُمكن ربطها بناخبين مُحددين، أو مواصفات سوسولوجية مُعينة. إذ إنَّها ليست (إيدولوجيا سميكة)، كما هو الحال مع الاشتراكية والليبرالية لكونها لا تُعطي تفسيراً ولا حلولاً لمُعظم الظواهر السياسية والاجتماعية والاقتصادية، لكن للشعبوية منطقاً خاصاً ومحدداً ينطوي على كون الشعبويين ليسوا مُعادين للنخبة فقط، ولكنهم مُعادين للتعددية من ناحية المبدأ، إذ إنَّ ادعاءهم الدائم بالقول (نحن) و(نحن فقط) من يُمثل (الشعب الحقيقي) ومواقفهم السياسية التي تعتمد على المعيار الأخلاقي للتمييز ما بين الخطأ والصواب هو الجوهر الذي يتركز عليه الخطاب الشعبوي.

(*) بحث مستل من اطروحة دكتوراه.

(**) تدريسي في كلية العلوم السياسية/جامعة بغداد.

(***) طالب دكتوراه/فرع النظم السياسية-جامعة بغداد.

Populism study in the theoretical framework
Prof. DR. Yassin Muhammed Hamad Khalid T.
AbdulRazak

Abstract:

A precise definition of the term "populist" is not easy, since this term has not been given the same terminology in political science, with sufficient attention from scholars and researchers, and has not been placed on the table by them, nor has it been addressed in depth and in a comprehensive manner, Allow for the development of a specific and clear definition; Most of the definitions that dealt with the phenomenon were, in their entirety, ambiguous, and did not help to make them more visible.

Populism as a phenomenon can not be linked to specific voters or certain sociological characteristics. It is not a "thick ideology", as is the case with socialism and liberalism because they do not provide an explanation or solutions to most political, social and economic phenomena. But populism has a specific and specific logic that involves the fact that the populists are not only anti-elite, (We) and (we only) represent (the real people) and their political positions that depend on the moral standard to distinguish between error and right is the essence of populist discourse.

المقدمة

إنَّ الحديث عن الظاهرة الشعبوية في الوقتِ الحاضر أصبح يشغل حيزاً كبيراً من النقاشات السياسية. إذ يشهد العالم ومنذُ ثمانينيات القرن الماضي يقظة للتيارات الشعبوية في العديد من بلدان العالم. وكأنَّهُ يُؤشِّر لظهور مرحلة جديدة في الحياة السياسية، أو لحدوث تغيير في المشهد السياسي داخل المجتمعات إن لم نقل قاطبةً ففي مُعظمها، بحيث أصبحت الحركات والأحزاب الشعبوية واسعة الانتشار وتُغطّي مساحةً كبيرة من الخارطة السياسية العالمية.

فَمِنَ القلبيين إلى الولايات المتحدة مُروراً بالبرازيل مؤخراً، دون أن ننسى الهند والمكسيك وباكستان وكندا، تجتاح العالم اليوم موجة من القيادات الشعبوية المثيرة للجدل، أولئك الذين

يُقَدِّمُونَ الوَعْدَ لِشِعْوِهِمْ بِتَغْيِيرِ مَسَارِ النِّظَامِ السَّائِدِ لِصَاحِ ما يُطَلِّقُونَ عَلَيْهِ (الشعب الحقيقي). إذ يتفق أغلب الباحثين وباختلاف اختصاصاتهم، على اعتبار هذه الظاهرة آفة تُصيب المجتمعات وخطراً يُهدِّد استقرارها مهما كان شكل الحكم فيها.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في كونها تُسلط الضوء على الشعبية كظاهرة تطرح نفسها على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في العديد من دول العالم، وذلك من خلال التعرف على جذور الحركات الشعبية ومظاهرها والعوامل والأسباب التي تُساهم في تصاعد قوة الحركات الشعبية داخل المجتمعات والنظم السياسية الديمقراطية والغير ديمقراطية على حدٍ سواء.

إشكالية الدراسة:

إنَّ إيجاد تفسير علمي دقيق وواضح لمُصطلح الشعبية مهمة ليست بالسهلة، حيث إنَّ هذا المُصطلح لم يحظَ أسوةً بغيره من المُصطلحات في العلوم السياسية بالاهتمام الكافي من قِبَل الدارسين والباحثين في هذا المجال؛ ولم يتم تناوله بشكلٍ مُعمق وشامل، مما يُتيح استنباط تعريف مُحدد وواضح له.

فرضية الدراسة:

تنتقل الدراسة من فرضية مفادها: إنَّ الشعبية أصبحت ظاهرة شائعة في الأنظمة الديمقراطية والغير ديمقراطية على حدٍ سواء، تنطوي على مجموعة من المظاهر من بينها مُعادة النُخبة والتعددية والمؤسسات الديمقراطية.

ولإثبات هذه الفرضية تمَّ تقسيم هذه الدراسة على أربعة محاور، إذ عالج المحور الأول مفهوم الشعبية، بينما عالج المحور الثاني الجذور التاريخية للظاهرة الشعبية، فيما اختص الثالث بالمنهج المختلفة لدراسة الظاهرة الشعبية، وجاء الرابع للبحث في العلاقة بين الشعبية وبعض المفاهيم السياسية كالديمقراطية والقومية.

أولاً: في مفهوم الشعبوية:

يُمكن القول إن مصطلح (الشعبوية) هو واحد من أكثر المصطلحات غموضاً في العلوم الإنسانية. فبينما يُستخدم هذا المصطلح لوصف الرؤساء اليساريين في أمريكا اللاتينية، فهو يُطلق في الوقت نفسه على الأحزاب اليمينية في أوروبا، إذ أن التداول الكبير لهذا المصطلح في أوساط الأكاديميين والصحفيين والقراء على حدٍ سواء، خلق حالة من الارتباك والغموض حول ماهية (الشعبوية).

في ندوة نظمتها كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية سنة 1967 حول مفهوم الشعبوية، اختلف الأكاديميون المشاركون في الندوة حول تعريف المفهوم بين من اعتبر الشعبوية إيديولوجيا، ومن رأى فيها حركة سياسية، ومن سماها متلازمة، ومن اعتبرها نتيجة منطقية للتحويلات الاجتماعية والبنوية للحدثة، ومن شدد على اختلاف السياقات الوطنية التي تجعل الشعبوية تعني شيئاً مختلفاً في كل بلد على حدة. وفي تقديمهما للكتاب الذي تضمن أشغال الندوة، أكد إرنست غيلنر^(*) وغيتا إيونسكو^(**) بأن ثمة غموضاً يحيط بمفهوم الشعبوية، فهو مفهوم صعب التحديد ومتلون على حد تعبيرهما، إذ أنه يأتي ضمن استعمالات مختلفة بل ومتناقضة، ويتساءلان: هل يعبر مصطلح الشعبوية عن وحدة مفاهيمية ما، أم أنه اسم يشمل تيارات غير مرتبطة فيما بينها. وبعد مرور نصف قرن على انعقاد تلك الندوة، لا زالت هذه التساؤلات قائمة، ولا زال مفهوم الشعبوية يُستعمل لوصف ظواهر سياسية مختلفة⁽¹⁾.

يأتي أصل كلمة (شعبوية - Populism) من كلمة (شعب- People)، وهي تعني نظرية الروائيين الشعبيين الذين يصورون بواقعية حياة عامة الشعب، ويفترض الخطاب (الشعبي) التوجه المباشر إلى الجماهير وفق تقويم إيديولوجي للنيات والنتائج. فهي تُعبّر عن إيديولوجيا أو فلسفة سياسية-اجتماعية، تنحو نحو تقديس الشعب واعتباره مُستودع الحكمة، وتعتبر إجماعه على رأي يعني استحالة خطأه⁽²⁾.

وتُشير كلمة الشعبوية في الاستعمال الدارج للخطاب السياسي والإعلامي اليوم إلى: نوع من الخطاب السياسي الذي يرمي إلى دغدغة مشاعر الناس البسطاء، وتوظيف منطق تبسيطي يُقدّم نوعاً من الحلول التبسيطية السهلة والسريعة لحلّ المُشكلات، من خلال الهجوم على المؤسسة. كما يُطلق المُصطلح في الأغلب الأعم على نوع من الخطاب السياسي غير المسؤول، أو على ذلك الخطاب الذي يُراهن على الجماعات الاجتماعية التي تُعاني من الإقصاء والنهميش والتي قد تُشكّل غالبية (الشعب) في بعض الأحيان⁽³⁾.

وقد راج استعمال هذا المفهوم بشكلٍ واسع في وسائل الإعلام العالمية، وخاصةً الأمريكية والأوروبية مع صعود مجموعة العديد من القيادات الشعبوية إلى سُدّة الحكم ويأتي على رأسهم الرئيس الأمريكي (دونالد ترامب) الذي فاز في انتخابات العام 2017 على مُرشحة الحزب الديمقراطي (هيلاري كلينتون). ومن خلال إلقاء نظرة عابرة على القاموس الذي وظّفه ترامب في حملته الانتخابية، وما بعدها، يُمكن الخروج بِمُخلصات مفادها: إنّ من مُميزات الشعبوية التمرد على القوالب الرسمية، وإطلاق التصريحات الغير مُعتادة، والخروج على البروتوكول، والمُراهنة على إحداث تغييرات جوهرية في طريقة تدبير الأمور في مجال الشأن العام⁽⁴⁾.

غير إنّ هذه الخصائص ليست سوى المظهر الخارجي للخطاب الشعبوي في السياسة. أما جوهر الظاهرة الشعبوية، فيمكن رده إلى أمرين أساسيين: الأمر الأول، هو التركيز على مفهوم (الشعب) باعتباره مصدراً للحق والفضيلة على صعيد الخطاب السياسي، والأمر الثاني هو التركيز على الأولويات الداخلية على صعيد الممارسة وهو ما يؤكد عليه الرئيس الأمريكي (دونالد ترامب) في شعاراته الانتخابية "أمريكا أولاً" و "لنجعل أمريكا عظيمة مرةً أخرى".

ثانياً: الجذور التاريخية للشعبوية:

يذهب البعض إلى القول: أن (الشعبوية) هي "مرآة الديمقراطية"، وبالتالي فهي قديمة قدم فكرة الديمقراطية⁽⁵⁾، إلا أن بعض العلماء وعلى رأسهم البروفيسور (كاس مود)⁽⁶⁾

و(كريستوبال روفيرا كالتواسر)^(*) يذهبون بالقول إلى أن جذورها تعود إلى نهاية القرن التاسع عشر، حيث أن ظهورها جاء تزامناً مع ظهور الحركة (الحركة الناردونيكية الروسية/

U.S Agrarian Russian Nordniki و"الحركة الفلاحية الأمريكية/

Movement التي أسست "حزب الشعب". وهو ما يُطلق عليها بالموجة "الشعبوية الأولى". أما "الموجة الثانية" فلقد ظهرت في أمريكا اللاتينية في مُنتصف القرن العشرين، وتحديدًا مع صعود الرئيس الأرجنتيني السابق "خوان دومينغو بيرون" إلى الحكم. وأخيراً ظهرت "الموجة الثالثة" في العقود الأخيرة من القرن العشرين وبدايات القرن الحادي والعشرين، حيث يرتبط ظهورها بالأحزاب اليمينية الراديكالية في أوروبا الغربية، مثل (حزب الجبهة القومية الفرنسي/ **The French National Front**) وحزب (الحرية النمساوي/ **The Austrian Freedom Party**)⁽⁶⁾.

أن كل موجة من هذه الموجات الثلاث لا ترتبط بمنطقة جغرافية وفترة زمنية محددة فحسب، وإنما تُرافقها خصائص أيديولوجية مُعيّنة، فبينما رافق ظهور الموجة الأولى من (الشعبوية) تصاعد الاحتجاجات للفلاحين في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا القيصرية، ولذلك يُطلق على الموجة الأولى منها تسمية (الشعبوية الزراعية)، أما الموجة الثانية منها فجاءت بمشروع اجتماعي-اقتصادي مُحدد، والموجة الثالثة ظهرت مع تصاعد المد القومي وكرهية المهاجرين وخصوصاً المسلمين في أوروبا الغربية. وبناءً على ما تقدم سنحاول بشكل موجز توضيح ظروف وأسباب ظهور كل موجة من الموجات الثلاث ل (الشعبوية):

أ- الشعبوية الزراعية **Agrarian Populism**

يعتقد العديد من العلماء أن بدايات الموجة الأولى ل (الشعبوية)-وهي التي تُعرف ب (الشعبوية الزراعية) -جاءت مع ظهور حركتين مختلفتين تماماً وهما: (الحركة الروسية الناردونيكية) و(حزب الشعب) في الولايات المتحدة الأمريكية في نهايات القرن التاسع عشر⁽⁷⁾.

ففي الولايات المتحدة الأمريكية، كان (حزب الشعب) الذي تأسس في العام 1890، حيث أن تأسيسه جاء استجابةً لمطالب مُزارعي ولايات الغرب والجنوب الأمريكي الذين مثّلوا عماد ذلك الحزب وغالبية مؤيديه، الذين عبروا عن استيائهم من سياسات الحكومة المركزية إلى الحد الذي جعلهم يُطالبون بتأميم السكك الحديدية والخطوط الهاتفية والبرقية وحرية سك العملة. حيثُ كان البند الرئيس في البرنامج السياسي للحزب يتمثل في فكرة رفع المُعانة عن مؤيديه⁽⁸⁾. إذ ارتكزت أيديولوجيا الحزب على شعارات مُبسّطة ومُتطرّفة، مؤدّاهَا إنَّ كُلَّ مصائب الشعب ناتجة عن تأمر القوى المالية الكُبرى على الفلاحين البُسطاء وبشكلٍ خاص تأمر وول ستريت (سوق الأوراق المالية في نيويورك) والأوساط المالية في لندن. حيثُ أن شعار هذا الحزب كان: "إعادة حكومة الجمهورية إلى الناس البُسطاء"⁽⁹⁾. حيثُ أعتبر الشعبويون من أنصار هذا الحزب أن الفلاحين في الريف الأمريكي هم الشعب الأصيل، المُرتبطين بالأرض والذين يحملون القيم الأمريكية الحقيقية، ونظروا إلى الثورة الصناعية على أنها تهديد لقيمهم ونشاطاتهم الاقتصادية. ولقد انهارت هذه الموجة في الولايات المتحدة بعد هزيمة المُرشح الديمقراطي-الشعوي (وليام جينينغز بريان) في انتخابات الرئاسة لعام 1896⁽¹⁰⁾.

أما في روسيا القيصرية، فقد تجسّدت الشعبوية في الحركة (الناوردنيكية)، وهي حركة سياسية روسية مُعارضة للحكم القيصري، فمُصطلح (ناوردنيكية) يُترجم عادةً إلى (مُضَيّ المثقفون الشعبويون الشباب إلى الشعب)، حيث قادَ هذه الحركة مجموعة من المثقفين المُنتهين إلى الطبقة الوسطى الذين اعتقدوا أن طبقة الفلاحين هم أفضل فئات المُجتمع من الناحية الصحية والأخلاقية، وأن المُجتمع يجب أن يعتمد على اقتصاد زراعي قائم على المزارع التعاونية الصغيرة. وفي سبعينات القرن التاسع عشر قرر الشعبويون الانتقال إلى مرحلة العمل، فعمدوا إلى القيام بحملات توعية بين الشعب فتركوا مُدّهم وانطلقوا نحو الأرياف، أي نحو (الشعب)، بهدف تثقيف الفلاحين لأنهم كانوا حسب رأيهم، يُشكلون، من حيث

تكوينهم الاقتصادي والاجتماعي، الطبقة الوحيدة القادرة على حلّ مُشكلات (الامة الروسية)⁽¹¹⁾.

إلا أن حملات (الانطلاق نحو الشعب) باءت بفشل ذريع؛ فقد تعرضوا من جهة إلى قمع السلطات القيصرية، ومن جهة أخرى إلى ازدياد الفلاحين لهم ورفضهم التجاوب معهم. وإزاء هذا الفشل انقسمت الحركة إلى تيارين: (السلافيون) من جهة و(المتغريون) من جهة ثانية. وأدى هذا الانقسام فيما بعد إلى انقسام آخر بين دُعاة اللاعنْف وبين دُعاة الإرهاب⁽¹²⁾.

وقد تبلور هذا بشكل واضح عام 1897 حين انقسمت إحدى أهم الحركات (الشعبوية) آنذاك، وكانت تُدعى (الأرض والحرية)، إلى حركتين الأولى إرهابية، وأطلقت على نفسها إرادة الشعب والثانية غير عنْفيه وتدعوا إلى التحريض السياسي فقط، وأطلقت على نفسها أسم (التوزيع الأسود). وقد اشتهرت حركة (إرادة الشعب) بسلسلة من عمليات الاغتيال السياسية كان أبرزها عملية اغتيال القيصر (ألكساندر الثاني) في العام 1882 التي شكلت قمة صعود هذه الحركة، وبداية انهيارها. ورغم تشتت هذه الحركة وتفتتها، فقد أخذت بعض الحركات الاشتراكية الثورية في مطلع القرن العشرين تبني مفاهيمها ووسائلها الدعائية والتحريرية على "أولوية دور الفلاحين في حركة الثورة وأهمية أسلوب الاغتيالات الفردية". أما حركة (التوزيع الأسود) فقد تطورت سياسياً وفكرياً إلى حد أن العديد من مُفكرها وأطرها كانوا من المُساهمين عام 1894 في تأسيس حزب العمال الاشتراكي-الديمقراطي الروسي، الذي انبثق عنه فيما بعد الحزب الشيوعي الروسي⁽¹³⁾.

وفي عصر ما بعد الثورة الصناعية تكاد (الشعبوية الزراعية) تكون معدومة في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، فعلى الرغم من ظهور بعض الحركات والأحزاب (الشعبوية) في العقود الأولى التي تلت الحرب العالمية الثانية في ألمانيا وفرنسا إلا أن تأثيرها كان محدوداً وسرعان ما انتهى. حيثُ أن هذا النوع من (الحركات الشعبوية) يكاد يكون مُنقرضاً، باستثناء بعض الحركات الاجتماعية في الدول النامية⁽¹⁴⁾.

ب- الشعبوية الاجتماعية-الاقتصادية Socio-economic Populism

أن الموجة الثانية ل (الشعبوية) جاءت مع ظهور الكساد الكبير في ثلاثينيات القرن العشرين، دخلت خلاله دول أمريكا اللاتينية مُنْعَطَفًا حرجاً في تاريخها السياسي، حيث شهدت تلك الفترة العديد من الاضطرابات السياسية دفعت إلى ظهور مجموعة من (القادة الشعبويون)، استطاعوا تعبئة الجماهير من أبناء الطبقات المتوسطة والفقيرة ضد المؤسسات والنخب الحاكمة، وبدلاً من استخدام المفهوم الماركسي للطبقة العاملة، وظَفَ هؤلاء القادة مُصطلح (الجماهير) للتعبير عن شريحة واسعة من المجتمع، حيث أن هذا المُصطلح أكثر مرونة وعملية⁽¹⁵⁾.

فمن ناحية استطاع هؤلاء القادة تعبئة فئات وجماعات شعبية متنوعة وتطوير حركات وأحزاب تنتمي وتمثل شرائح وطبقات مُتنوعة من المجتمع. ومن ناحية أخرى، عززت هذه (القيادات الشعبوية) تحوّل العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني، ولا سيّما فيما يتعلق بإدماج الفئات الاجتماعية التي كانت حتى ذلك الحين مُستبعدة من المجتمع السياسي. ومن هؤلاء القادة (غيتوليو فارغاس)^(*) في البرازيل، و(خوسية فيلاسكو إيبارا)^(**) في الأكوادور.

ومما لا شكّ فيه، أن حقبة الرئيس الأرجنتيني الأسبق (خوان دومينغو بيرون) تُعدّ المثال الأبرز ل (الشعبوية الاجتماعية الاقتصادية)، ذلك الشخص الذي بدأ حياته السياسية بالاشتراك في الانقلاب العسكري الناجح في العام 1943، ثم تولى بعدها عدة مناصب في وزارتي العمل والدفاع حكومة الانقلاب، وخلال تلك الفترة كونَ (بيرون) شبكة من العلاقات مع النقابات العمالية بشكلٍ عام، ومع الفقراء على وجه الخصوص. وعندما صعدَ إلى سُدّة الرئاسة في العام 1946، قدّمت حكومته حزمة إصلاحات، فعلى المستوى الاقتصادي تميّزت سياسته بالسعي لتحقيق العدالة الاجتماعية وحماية العُمال وتبني النظام الموجه، كما قام بمصادرة الأملاك الكبيرة لكبار الاقطاعيين ووزع الأراضي على الفقراء وقام بتأميم المصرف المركزي والخطوط الحديدية⁽¹⁶⁾.

أن هذه التغييرات التي اجراها (بيرون) داخل الأرجنتين، خلقت حالة من الاستقطاب داخل المجتمع الأرجنتيني وواجهت مقاومة شديدة من قبل التيارات المحافظة وعلى رأسها طبقة الإقطاعيين والكنيسة التي تفجّر الصراع معها عندما أباح الطلاق وقرر فصل الدين عن الدولة، فضلاً عن اصطدامه بالجيش الذي أطاح به من السلطة في العام 1955⁽¹⁷⁾.

وفي حين أن المظاهر المتنوعة لـ (الشعبوية) في أمريكا اللاتينية اختلفت في جوانب عديدة، إلا أنها تتشاطر وجهات نظر معينة بشأن دور الدولة في الاقتصاد، حيث أن كل منها تبنت منهج الاستعاضة عن الواردات وهو ما يُطلق عليه بـ (السياسات الحمائية/ Protectionism) الذي يستند إلى فكرة جعل بلدان أمريكا اللاتينية أكثر اكتفاءً ذاتياً من خلال الإنتاج المحلي للسلع والخدمات، ومن خلال توسيع دور الدولة في النشاطات الاقتصادية. وبينما كان هذا النموذج الاقتصادي ناجحاً جداً على المدى القصير، إلا أنه لم يكن كذلك على المدى الطويل؛ وذلك لأن هذه السياسات أدت بالمحصلة إلى عجز مالي مهّد الطريق إلى أزمات مالية حادة. وهو السبب الذي دفع بعض الباحثين إلى القول إن (الشعبوية) هي: "نّجح سياسي - اقتصادي غير مسؤول ومدمر"⁽¹⁸⁾.

ولقد تميّزت تسعينيات القرن الماضي بظهور نوع جديد من (الشعبوية) اتبعت نهجاً اقتصادياً نيوليبرالياً. حيثُ اتبع الرؤساء من أمثال (فرناندو كولور دي ميللو)^(*) في البرازيل، و(ألبرتو فوجيموري)^(**) في بيرو، و(كارلوس منعم)^(***) في الأرجنتين (أيدولوجية شعبية) لصالح اقتصاد السوق الحر، في محاولة للحد من التضخم الذي عانت منه اقتصادات تلك كنتيجة لـ (السياسات الحمائية) التي اتبعتها الحكومات السابقة⁽¹⁹⁾.

أن هذا الاستعراض القصير لمختلف مظاهر (الشعبوية) في أمريكا اللاتينية، يُبين لنا كيف يُمكن لهذه الأخيرة أن تتخذ نهجاً اقتصادياً واجتماعياً مختلفاً تبعاً للظروف والمراحل المختلفة، وبناءً على ذلك ليس من المنطقي أن نُعرف (الشعبوية) على أساس مجموعة مُحددة من السياسات الاقتصادية والاجتماعية.

ج- الشعبوية المعادية للأجانب Xenophobic Populism

يُطلق على الموجة الثالثة من (الشعبوية) تسمية (الشعبوية المعادية للأجانب)، والتي ظهرت في أوروبا الغربية وخصوصاً مع تصاعد المد القومي داخل مجتمعات أوروبا الغربية. وفي الواقع ليس هنالك جذور عميقة ل (الشعبوية) في أوروبا الغربية، نتيجة عمليات الانتخابات الموجهة بعناية والثقافة السياسية القائمة على التسامح وقبول الآخر، وحتى أحزابها الجماهيرية كانت ذات توجهات نخبوية قوية. حيثُ استمر هذا الحال حتى حقبة الثمانينيات من القرن العشرين، عندما بدأت الأحزاب اليمينية المتطرفة بالظهور، كنتيجة للتحويلات التي شهدتها مجتمعات أوروبا الغربية خلال تلك الفترة، والتي كان في مقدمة نتائجها تصاعد العداء للمهاجرين (20).

وعلى الرغم من أن هذه الأحزاب حققت نتائج كبيرة في الانتخابات التي جرت في مُنتصف الثمانينيات كما هو الحال مع (حزب الجبهة الوطنية الفرنسي)^(*)، إلا ان أحزاب اليمين المتطرف استغرقت وقتاً أطول للدخول في الحكومات الائتلافية امتد إلى مطلع العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، كما هو الحال مع (حزب الحرية النمساوي)^(**).

ويرتبط صعود الأحزاب اليمينية الراديكالية المتطرفة ارتباطاً وثيقاً بالأهمية المتزايدة للقيم (ما بعد المادية/ **Post Materialism**)^(*)، فبينما افرزت الثورة الصامتة (الأحزاب الخضراء) في أواخر سبعينيات القرن العشرين، فإن الثورة المضادة الصامتة أفسحت المجال لصعود الأحزاب اليمينية الشعبوية المتطرفة. إذ يرى العديد من علماء السياسة أن ظهور هاتين الفئتين من الأحزاب ما هو إلا انعكاس لانقسام سياسي جديد، فبينما تؤيد الأولى سياسات التحرر والتعددية الثقافية، فإن الأخيرة تحمل آراءً سلطوية وقومية. ومع ذلك تشترك كلا الفئتان في كونهما يُعطيان الأولوية للقضايا الاجتماعية والثقافية وقيم ما بعد المادية، على عكس ما تذهب إليه الأحزاب التقليدية في كونها تولي اهتماماً أكبر بالقضايا الاجتماعية والاقتصادية والقيم المادية (21).

وتتشارك الأحزاب اليمينية المتطرفة بالنزعة القومية الاستبدادية والشعبوية، فضلاً عن كونها تتشارك في مُعادتها للمهاجرين، ووقوفها بالضد من الأحزاب الرئيسة والنخب- التي لا

تشمل النخب السياسية فقط، بل أيضاً النخب الثقافية والاقتصادية والإعلامية-بِحُجّة (إنّهم يخذعون الناس ويُظللّوهم عبر الحملات الانتخابية الزائفة)، ووضع مصالحهم أو مصالح المهاجرين فوق مصالح الإرادة العامة (إرادة الشعب) (22).

وجدير بالذكر أن هذه الأحزاب تُظهر مرونة عندما يتعلق الأمر بتحديد (أعداء الشعب). فعلى سبيل المثال في اعقاب هجمات الحادي عشر سبتمبر/أيلول ركّزت هذه الأحزاب حملتها الانتخابية وندواتها على مُهاجمة الجاليات المسلمة في أوروبا باعتبارهم التهديد الأكبر على القيم الليبرالية للمُجتمعات الأوروبية، من خلال تقديم طروحات تصور هذه الأحزاب نفسها على أنّها المدافع الوحيد عن هذه القيم، إلى جانب دعوتها إلى وضع حدّ لـ "التسامح مع التعصّب". وفي الواقع، قبل هجمات الحادي عشر سبتمبر/أيلول، كانت الأحزاب اليمينية المتطرفة تُركّز في المقام الأول على المهاجرين غير الأوروبيين ككُل بدلاً من التركيز على المسلمين (23).

ثالثاً: المناهج المُختلفة لدراسة الشعبوية:

في كتابه "السياسة والإيديولوجيا في النظرية الماركسية"، يرى "إرنستو لاكلو" (24) أنّ هنالك ثلاث طرق لفهم الظاهرة (الشعبوية) وذلك من خلال تحليلها بوصفها: إيديولوجيا، أو كتعبير عن طبقة اجتماعية معينة في المُجتمع، أو بوصفها إحدى مظاهر التحديث في البلدان النامية. وبالإضافة إلى هذه المناهج. ظهرت مناهج أخرى لدراسة الظاهرة الشعبوية، إذ فريق من بعض العلماء إلى اعتبار الظاهرة الشعبوية: تعبير عن برامج الاقتصاد الكلي (24).

أ- الشعبوية كإيديولوجيا:

ينظر العديد من الباحثين إلى (الشعبوية) على أنّها "إيديولوجيا" تستند على مجموعة من الأفكار الغامضة التي تفتقر إلى التماسك الداخلي كما هو الحال في الإيديولوجيات الكلاسيكية المُعاصرة كـ (الاشتراكية) و(الليبرالية). وفي حين أنّ (الشعبوية) لم تحظى بالدراسة

والتحليل الكافي، إلا أنها غالباً ما تقتزن مجموعة من المواضيع الخورية من بينها: الاعتقاد بالشعب كمصدر للفضيلة، والحنين إلى الماضي، كراهية الأجانب، إلى جانب انعدام الثقة في الديمقراطية الليبرالية⁽²⁵⁾.

ويُعرف أصحاب هذا الرأي (الشعبوية) بأنها: "شكل مُعين من أشكال الإيديولوجيا المجتمعية التي تُعبر عن الإرادة العامة للشعب". فعلى سبيل المثال، يرى "أشعيا برلين" أن المعنى الأساسي لـ (الشعبوية) هي: "الاعتقاد في قيمة الانتماء إلى مُجتمع بعينه". ومع ذلك، يرى البعض أن تعريف "برلين" ليس دقيقاً بما فيه الكفاية، لأنه ينطبق على جميع الأيديولوجيات القومية والمُعتقدات العرقية. وفي حين أن القومية والنزعة العرقية قد تكون جزءاً من الأيديولوجيا (الشعبوية)، إلا أن (الشعبوية) ليست بالضرورة تكون جزءاً من النزعة القومية والعرقية⁽²⁶⁾. إذ أن الشعبوية تعتقد بأن الشعب ولا شيء سواه هو المصدر الوحيد للخير والفضيلة.

وعلى الرغم من أن كلمة "شعب" قد تحمل معاني مختلفة، إلا أن هذه الكلمة يتم استخدامها من قبل الحركات والقادة (الشعبيين) للإشارة إلى التعارض بين مصالح (عامة الشعب) الذين يُمثلون الفضيلة والحق والنُخب الحاكمة الذين يتم تصويرهم على أنهم أعداء لـ (الإرادة العامة) ورمز للفساد⁽²⁷⁾. أن هذه الرؤية المانوية للأشياء تُفسر لنا لماذا كراهية الأجانب ومُعاداة النُخب دائماً ما تكون جزءاً من النظرة والخطاب الشعبي سواء بدرجة أقل أم أكبر باختلاف (الحركات الشعبوية). إذ يُمكن القول إن مُعاداة النخبة هي الخاصية الأكثر ثباتاً التي تُميز مُختلف الحركات الشعبوية⁽²⁸⁾.

إذ أن خوف وكراهية "الأجانب" الذين لا ينتمون إلى الشعب هي إحدى الخصائص التي تُميز مُعظم الحركات الشعبوية بدرجات مُختلفة. وفي هذا السياق يقترح "كاس مود" استخدام مصطلح (Nativism) والذي يعني (كراهية الأجانب) كوسيلة أكثر دقة لوصف هذه الخاصية، حيثُ يُعرفها على أنها: "إيديولوجيا رقيقة تنص على أن الدولة يجب ان تُسكن من قبل السكان الأصليين للدولة حصراً وأن الغرباء سواء كانوا أفراداً أو مجموعات يُشكلون

خطراً على التجانس القومي للدولة". في حين يُعرف (كاس مود) الشعبوية على أنها: "إيديولوجيا رقيقة تعتبر المجتمع مُنقسم في نهاية المطاف إلى مُعسكرين مُتجانسين ومُتضادين في الوقت نفسه، الشعب النقي مُقابل النخبة الفاسدة، والتي تؤكد على ضرورة أن تكون السياسة تعبيراً عن الإرادة العامة للشعب" (29).

ومن سمات الايديولوجيا الشعبوية، معارضتها للديمقراطية الليبرالية، فبينما تؤكد الديمقراطية الليبرالية على حقوق الأفراد والأقليات في المجتمع، فإن هذه الإجراءات يُنظر إليها من قبل الحركات الشعبوية على أنها تُشكل قيوداً على مبدأ "السيادة الشعبية" والتي تُعتبر إحدى الوعود الرئيسية للديمقراطية، كما تُعزز من ظهور الانقسامات المجتمعية القائمة على المصالح الفردية. ولذلك نجد في كثير من الأحيان الحركات والقيادات الشعبوية تدعو إلى الاستفتاء العام واخذ رأي الشعب في القضايا المصرية⁽³⁰⁾. كما هو الحال مع (حزب استقلال المملكة المتحدة/UK Independence Party) بقيادة زعيمه (نايجل فاراج) الذي قاد حملة الترويج الشعبوية لدعم الخروج البريطاني من الاتحاد الأوروبي وهو الأمر الذي نجح فيه بعد أن صوت الشعب البريطاني لصالح الخروج في الاستفتاء العام الذي أُجري في العام 2016 الذي يُعرف بـ (Brexit)⁽³¹⁾.

وعلى الرغم من أن النهج الأيديولوجي يُعزز فهمنا للشعبوية، إلا أن هذا النهج في الوقت نفسه يطرح ثلاث مشاكل وهي:

أولاً: أن هذا المنهج يؤدي إلى صعوبة التمييز بين الحركات الشعبوية المختلفة. ثانياً: أن التصنيفات المختلفة للإيديولوجيا الشعبوية، مثل تحليل الشعبوية في أمريكا اللاتينية أو تحليل "كاس مود" لإيديولوجيا الأحزاب اليمينية المتطرفة هي تصنيفات خاصة ولا يُمكن تطبيقها على كافة الظواهر الشعبوية في كافة أنحاء العالم، طالما لم تُعالج الاختلافات فيما بينها.

ثالثاً: أن هذا المنهج يؤدي إلى صعوبة تحديد الظروف التي تُساهم في ظهور الحركات الشعبية، وفي نفس الوقت لا يُساعد على فهم أسباب تبني الحركات الاجتماعية للرؤية الشعبية.

ب- الشعبية حركة اجتماعية- سياسية تُعبر عن طبقة اجتماعية:

أما المنهج الثاني فينظر إلى الشعبية بوصفها حركة اجتماعية-سياسية تُعبر عن طبقة اجتماعية معينة، مثل الفلاحين أو العمال إلخ. وبالرغم من أن هذا المنهج يُستخدم في التحليل الماركسي للظاهرة الشعبية، إلا أن الادعاء بأن الشعبية تُمثل فئة اجتماعية معينة لا يقتصر على التحليل الماركسي، حيث أن هنالك العديد من الباحثين الغير ماركسيين الذين يعتمدون هذا المنهج في تحليلهم للظاهرة الشعبية. فعلى سبيل المثال يرى أستاذ الفكر السياسي البولندي (أندريه واليكي/Andrezj Walicki) أن الشعبية هي: "التعبير الأيديولوجي والسياسي عن فئة اجتماعية مُعينة"⁽³²⁾.

وعلى الرغم من ذلك، فإن تاريخ الحركات الشعبية المختلفة يؤكد لنا أن هذه الحركات ليست تعبيراً عن فئة اجتماعية واحدة، فبينما كانت طبقة المزارعين تقود أوائل الحركات الشعبية في الولايات المتحدة الأمريكية والطبقة العاملة في الأرجنتين، نجد أن الطبقات الوسطى في فرنسا وفي العديد من دول أوروبا الغربية تشكل النواة الرئيسة للحركات الشعبية التي تقودها في تلك البلدان. وبالتالي فإن التحليل الطبقي للظاهرة الشعبية لا يُمكن أن يعطي تصوراً وتحليلاً دقيقاً للظاهرة الشعبية.

ج- الشعبية كبرنامج اقتصاد كلي:

في حين يعتبر المنهج الثالث الشعبية: "برنامجاً للاقتصاد الكلي الذي يُركز على النمو الاقتصادي وإعادة توزيع الدخل مع مُراعاة مخاطر التضخم والقيود الخارجية. أو هي كرد فعل للعوامل الاقتصادية تجاه السياسات العدوانية غير السوقية"⁽³³⁾. أن هذا التعريف يُمكن أن يتناسب مع الحركات الشعبية التي ظهرت في أمريكا اللاتينية في وقت مُبكر من القرن العشرين، حيثُ نجد أن مُعظم الحركات الشعبية في تسعينيات القرن العشرين اعتمدت

برامج نيوليبرالية أعطت من خلالها الأولوية للقيود المالية وخفض التضخم، إلا أنها أسفرت فيما بعد عن اتساع فجوة الدخل بين الطبقات الاجتماعية⁽³⁴⁾.

وفي ضوء عدم قدرة المناهج السابقة على إيجاد تعريف شامل لظاهرة الشعبوية في مختلف أنحاء العالم، تقترح "مارغريت كانوفان / Margret Canovan" منهجاً مغايراً لما سبق يقوم على فهم الشعبوية بأنها: "مجموعة من الظواهر التي تشترك في بعض الصفات العامة، مثل الخطاب الموجه للشعب بوصفه مصدراً للفضيلة والحكمة إلى جانب مُعاداة التُّخب⁽³⁵⁾. وهي المنهجية التي نعتقد أنها الأكثر تماسكاً في دراسة الظاهرة الشعبوية، فبينما تطرح "كانوفان" في تعريفها للحركات الشعبوية مجموعة من الخصائص المشتركة، فهي تؤكد في الوقت نفسه مجموعة من الاختلافات التي تُتميز الحركات الشعبوية عن بعضها البعض. وبناءً على هذه الاختلافات صنفت "كانوفان" الشعبوية إلى أربعة أنواع رئيسة وهي: الشعبوية الزراعية، والشعبوية السلطوية، والديمقراطية الشعبوية، والشعبوية السياسية⁽³⁶⁾.

رابعاً: الشعبوية ومفاهيم أخرى:

من الناحية النظرية والعملية ترتبط الشعبوية بالعديد من المفاهيم والأيديولوجيات، وبدورنا سنحاول التركيز هنا على علاقة الشعبوية بثلاثة مفاهيم رئيسة وهي: الديمقراطية، القومية، الجندر. فبينما يغلب الحديث في الأوساط الأكاديمية حول الشعبوية وطبيعة علاقتها بالديمقراطية وبصورة مشابهاً حول علاقتها بالقومية، فإن العلاقة ما بين الشعبوية والجندر لم تحظى إلا بقدير قليل من الاهتمام الأكاديمي، على الرغم من العديد من الباحثين يصفون الشعبوية بأنها ظاهرة ذكورية.

أ - الشعبوية والديمقراطية Populism and Democracy

أن العلاقة ما بين الشعبوية والديمقراطية كانت دائماً موضع نقاش مُكثف بين الباحثين. وعلى الرغم من كوننا بعيدون عن التوصل إلى اتفاق في الآراء. فإنه ليس من المُبالغة القول إنَّ الموقف التقليدي لأغلب الباحثين يعتبر أن الشعبوية تُشكل خطراً جوهرياً على

الديمقراطية. ومن أبرز مؤيدي هذا الاتجاه المفكر الفرنسي " بيير روزانفالون/ Pierre" *
Rosanvallon الذي يصنف الشعبوية بأنها: "انقلاب سلبي على الإجراءات والمثل العليا
للمدنية الديمقراطية التمثيلية". ولكن في الوقت نفسه ظهرت أصوات مخالفة ترى في الشعبوية
(الشكل الحقيقي الوحيد للديمقراطية). ومن بين المدافعين الأكثر حداثة عن هذا الرأي المفكر
الأرجنتيني "إرنستو لاكلو/Ernesto Laclau"، الذي يعتقد أن الشعبوية تعزز
الديمقراطية من خلال الدفاع عن حقوق القطاعات الاجتماعية المهمشة⁽³⁷⁾.
ولكي نفهم العلاقة المعقدة بين الشعبوية والديمقراطية من المهم الإشارة إلى ان الشعبوية
ديمقراطية في الأساس، ولكنها تتعارض مع النموذج الديمقراطي الليبرالي، الذي يُنتج نوعاً
مُعقداً من الحكومات القائمة على مبدأ السيادة الشعبية وحكم الأغلبية من جهة، ومن جهة
أخرى تؤكد على حقوق الأقليات التي تتناقض مع الشعبوية⁽³⁸⁾. إذ يرى الشعبويون أن لا
شيء يجب أن يُقيد (إرادة الشعب)⁽³⁹⁾. ولذلك عادةً ما يُعارضون الهيئات غير المنتخبة
والمؤسسات القضائية والقواعد التي تهدف إلى تعزيز الفصل بين السلطات. وبناءً على ذلك
تستغل الشعبوية التوترات المتأصلة في النموذج الليبرالي الذي يحاول إيجاد توازن متناغم بين
الإرادة الشعبية والدستورية⁽⁴⁰⁾. وبالتالي، ينظر البعض إلى الشعبوية كشكل من أشكال
التطرف الديمقراطي، بمعنى أنه يصور (الشعب) على أنه الجهة الوحيدة صاحبة الحق في
صياغة الحقوق والواجبات والقواعد الإجرائية التي تُنظم ممارسة السلطة⁽⁴¹⁾.
وأخيراً، تحتفظ الشعبوية أيضاً بعلاقة مُعقدة بعملية التحول الديمقراطي. فمن خلال
الدفاع عن الإرادة الشعبية، يُمكن للحركات الشعبية الفاعلة أن تُعزز عملية التحرر من
الأنظمة الاستبدادية والانتقال إلى شكل من أشكال الحكم الديمقراطي. ومع ذلك، عادةً ما
تواجه القوى الشعبية مشاكل مع أي قيود يتم فرضها على حكم الأغلبية؛ وهو ما يُفسر لنا
سبب مُعارضتها للمؤسسات الديمقراطية الليبرالية. وبعبارة أخرى، يُمكن للشعبوية أن تلعب

دوراً إيجابياً في تعزيز الديمقراطية التمثيلية او الحد الأدنى منها، ولكنها تميل في نفس الوقت إلى لعب دور سلبي عندما يتعلق الأمر بتنمية النموذج الليبرالي للديمقراطية⁽⁴²⁾.

ب- الشعوبية والقومية **Populism and Nationalism**

ليس من المستغرب القول إن الشعوبية غالباً ما ترتبط بالقومية. فكما رأينا من قبل، هنالك واحدة من الأنواع الرئيسية الثلاث للشعبوية ترتبط بكره الأجانب ولها طموحات قومية واضحة. وبما أن واحدة من التفسيرات لمفردة (الشعب) تأتي إلى حدٍ بعيدٍ مقارنة من كلمة (الأمة). وهو الأمر الذي دفع العديد من الباحثين إلى القول إن الشعوبية هي بحكم التعريف قومية⁽⁴³⁾.

أما فيما يتعلق بالشعبوية الزراعية، فإن القومية لعبت في أفضل الأحوال دوراً هامشياً في حركات مثل النارودنيكية في روسيا وحزب الشعب في الولايات المتحدة الأمريكية. في حين يُنظر إلى الشعوبية في أمريكا اللاتينية من منظور اجتماعي اقتصادي، حيث لعبت القومية دوراً أكبر في الخطاب السياسي للحركات الشعبوية اليسارية في أمريكا اللاتينية. إلا ان هذا الخطاب بقدر ما لعبت فيه القومية دوراً كبيراً في الخطاب السياسي للقادة الشعبويين مثل كاسترو وتشافيز، بقدر ما ساهم في تعبئة الجماهير ضد الهيمنة والاستعمار الأمريكي على حد تعبير هؤلاء القادة⁽⁴⁴⁾.

أن الترابط لأكثر وضوحاً ما بين الشعوبية والقومية نجدُهُ في الأحزاب اليمينية الراديكالية في أوروبا الغربية، التي تتشارك أغلبها في نزعتها السلطوية المعادية للمهاجرين. وحتى في هذه الحالة لا يُمكن القول إن هنالك تداخل تام ما بين المفهومين؛ فبينما يشترك كل منهما في تعريفهما لمفهوم (الشعب) على أساس عرقي وأخلاقي، إلا أنهما يختلفان في رؤيتهما للنخبة⁽⁴⁵⁾. أن معظم الأحزاب اليمينية الشعبوية في أوروبا لا تدّعي أن الشعب محكوم من قبل نخبة غريبة عنه، كما فعل العديد من القوميون في القرن التاسع عشر، وإنما ترى إنَّ الشعب محكوم من قبل نخبة وضعت مصالحها ومصالح المهاجرين والأجانب الغريباء على حساب مصالح الشعب⁽⁴⁶⁾.

ج- الشعبوية والجندر Populism and Gender

أن العلاقة ما بين الشعبوية والجندر لم تلقى سوى القليل من الاهتمام. فعندما نُفكر في الشعبوية، نُفكر أولاً بالقادة الذكور من أمثال بيرون وتشافيز، ولكن في الواقع ليس جميع القادة الشعبويين من الذكور، فمن بين أبرز القادة الشعبويين سابقاً نذكر سيدة الأرجنتين الأولى إيفيتا بيرون، وفي الوقت الحاضر نذكر سارة بالين زعيمة حزب الشاي الأمريكي ومارين لوبان زعيمة الجبهة الوطنية الفرنسية. وبالرغم من أن القيادات النسائية لعبت أدواراً تقليدية، إلا أنهن على الأقل أظهرن ان الظاهرة الشعبوية ليست ظاهرة ذكورية بحتة⁽⁴⁷⁾.

ومن الناحية النظرية تتخذ الشعبوية موقفاً محايداً تجاه قضية الجندر؛ كما هو الحال مع باقي القضايا المجتمعية التي تحتل المرتبة الثانية من ناحية الأهمية بالنسبة لها، بالمقارنة مع قضية الصراع بين الشعب والنخبة. ولكن من الناحية العملية تتخذ الشعبوية مواقف معينة تجاه قضايا الجندر في المجتمع، ويرجع ذلك جزئياً إلى الثقافة الوطنية السائدة في كل مجتمع. فعلى سبيل المثال نلاحظ ان الخطاب السياسي للقادة الشعبويين الذكور يؤكد على دور الرجل القوي في المجتمعات التي تسود فيها الثقافة الذكورية، كما هو الحال في أمريكا اللاتينية وجنوب أوروبا، وفي نفس الوقت يميل الشعبويون في بلدان شمال أوروبا-الأكثر تحراً وانفتاحاً تجاه قضايا المرأة- إلى تبني خطاب أكثر انضباطاً وتوازناً تجاه دور المرأة وحقوقها في المجتمع⁽⁴⁸⁾.

وعلى الرغم من عدم توفر البيانات الكافية، إلا ان هنالك بعض المؤشرات التي تدل على ان القادة والحركات الشعبوية يحضون بدعم أكبر من قبل الذكور. وهو الأمر الذي يُمكن ملاحظته في حالة الأحزاب الشعبوية المناهضة للمهاجرين في أوروبا حيث أثبتت الإحصاءات أن أكثر من ثلثي ناخبها من الذكور⁽⁴⁹⁾. في حين نجد أن نمط التصويت للأحزاب الشعبوية في أمريكا اللاتينية هو أقل وضوحاً، فعلى سبيل المثال أظهرت نسبة الناخبين من النساء الذين انتخبوا تشافيز في انتخابات العام في فنزويلا 1998 20% من

النساء⁽⁵⁰⁾، بينما لم تتعدى نسبة النساء الذين قاموا بانتخاب إيفو موراليس في انتخابات العام 2005 نسبة 8% فقط⁽⁵¹⁾.

وهناك ما يدعو إلى القول إن الخطاب السياسي للقادة والأحزاب الشعبوية ليست السبب الرئيس في التمييز الحاصل تجاه النساء؛ وإنما بسبب حالة الاغتراب التي تعيشها النساء بصفة عامة في مجتمعاتها وبغض النظر عن انتماءاتهم الإيديولوجية، بل على العكس يرى أصحاب هذا الاتجاه ان فجوة الاختلافات الاجتماعية ما بين الجنسين تضعف مع صعود الحركات الشعبوية⁽⁵²⁾.

الخاتمة

تُعدّ دراسة الظاهرة الشعبوية واحدة من أكثر المجالات ديناميكية في مجال الأبحاث السياسية المقارنة، فعلى الرغم من أن دراسات الظاهرة الشعبوية بدأت بشكلٍ جدي في أواخر ستينيات القرن الماضي، إلا أنها تطوّرت من خلال ثلاث موجات رئيسة انطوت كل واحدة منها على مجموعة من المظاهر. واليوم يحتاج ميدان العلوم السياسية إلى إيجاد نظرية عامة وشاملة للظاهرة الشعبوية. ولكن هذا يتطلب تفادي الأخطاء المفاهيمية والمنهجية المتكررة، وقبل كل شيء، ضرورة التوصل إلى توافق في الآراء حول الحد الأدنى من تعريف الظاهرة الشعبوية. وهو الأمر الذي حاولنا تسليط الضوء عليه في دراستنا لهذه الظاهرة. بقي لنا أن نختتم هذه الدراسة بالخلاصات والاستنتاجات الآتية:

- لا يمكن ربط الشعبوية بناخبين مُحددين، أو مواصفات سوسولوجية مُعينة. إذ إنّها ليست (إيديولوجيا سميكة) على حد وصف (كاس مود)، كما هو الحال مع الاشتراكية والليبرالية لكونها لا تُعطي تفسيراً ولا حلول لمُعظم الظواهر السياسية والاجتماعية والاقتصادية، لكن للشعبوية منطقاً خاصاً ومحدداً ينطوي على كون الشعبويين ليسوا مُعادين للنخبة فقط، ولكنهم مُعادين للتعددية من ناحية المبدأ، إذ إنّ ادعاءهم الدائم بالقول (نحن) و(نحن فقط) من يُمثل (الشعب الحقيقي) ومواقفهم السياسية التي تعتمد

على المعيار الأخلاقي للتمييز ما بين الخطأ والصواب هو الجوهر الذي يرتكز عليه الخطاب الشعبي.

- قد يكون الشعبويون ليسوا اعداءً لمبدأ التمثيل، لكنهم حين يجلسون على كراسي المعارضة لا يرحون يؤكدون إنَّ (الشعب) مُمثل من قِبَل النُخبة الفاسدة.
- إنَّ الخطاب الشعبوي المعادي للنُخبة يُفرز بصورة تلقائية نقداً راديكالياً للمؤسسات الديمقراطية، إذ وفقاً للتصور الضيق الذي تطرحه القيادات الشعبوية، تتهم القيادات الشعبوية المؤسسات الديمقراطية بأنها تُعاني من خللٍ ما إلى الحد الذي يطعن في شرعية هذه المؤسسات.
- لا يُمكن وصف الأحزاب والحركات الشعبوية بأنها أحزاب رفض أو حركات احتجاجية. وبالتالي، لا يُمكن الحكم عليهم بأنهم غير قادرين على إدارة دفة السلطة. إذ أن القيادات الشعبوية عادةً ما تقوم بتكريس المنطق الشعبوي؛ من خلال تأكيدهم على أنهم الوحيدين الذين يُمثلون الشعب، ولهذا لا يُمكن أن يكون هنالك معارضة شرعية لهم. وهذا يعني، عملياً، سيطرة الشعبويين على السلطة، وإضعاف التوازنات أو تعطيلها نهائياً، ونزع الشرعية عن أي معارضة لهم، سواء كانوا مؤسسات مجتمع مدني أو وسائل إعلام، وهو الأمر الذي يتناقض مع المبادئ الأساسية للديمقراطية.

الهوامش:

(*) إرنست جيلنر: فيلسوف وعالم اجتماع بريطاني-تشيكي ولد في باريس في العام 1925، ويُعد أحد أبرز المفكرين في القرن العشرين. للمزيد يُنظر:

Chris Hann, OBITUARY: Professor Ernest Gellner, The Independent, 8 November 1995, See: <https://www.independent.co.uk/news/people/obituary-professor-ernest-gellner-1580929.html>

(**) غيتا إيونيسكو: أستاذ علم السياسة في جامعة مانشستر ولد في بوخارست - رومانيا في العام 1913، وبعد أن تخرج من كلية القانون في جامعة بوخارست التحق في السلك الدبلوماسي. وبعد أن استولى الشيوعيون على الحكم في رومانيا بقي في الخارج. حيث عاش مُتنبلاً ما بين إنكلترا والولايات المتحدة الأمريكية. للمزيد يُنظر:

John C. Campbell, Obituary: Professor Ghita Ionescu, The Independent, 6 July 1996, see: <https://www.independent.co.uk/news/people/obituary-professor-ghita-ionescu-1327471.html>

(¹) Ghita Ionescu and Ernest Gellner (Edited), *Populism It's Meaning and National Characteristics*, Weidenfeld & Nicolson Publishing, London, 1969, P.XI

(²) Nicholas Abercromie and Others (Edited), *The Penguin Dictionary of Sociology*, Penguin Books Publisher, 5th Edition, London, 2006, p.298.

(³) إدريس الكنوري، الشعبية والتجليات شرقاً وغرباً، مجلة ذوات، مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، العدد (47)، الرباط، 2018، ص14.

(⁴) المصدر نفسه.

(⁵) Cristobal R. K. & Cas Mudde, *Populism*, in: *The Oxford Handbook of Political Ideologies*, Michael Freedon & Others (Editors), Oxford University Press, New York, 2013, P.412.

(*) كاس مود: عالم سياسة هولندي يُركّز في أبحاثه على الحركات المتطرفة والشعبوية في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية. وهو أستاذ زائر في كلية العلوم السياسية بجامعة جورجيا. (الباحث)

(**) كريستوبال روفيرا كالتواسر: عالم سياسة تشيلي، وأستاذ في كلية العلوم السياسية بجامعة يونيفرسيداد دييغو بورتاليس في سانتياغو. وهو أحد المحررين لكتاب (دليل أكسفورد للشعبوية). (الباحث).

(⁶) Cristobal R. K. & Cas Mudde, *Populism*, in: *The Oxford Handbook of Political Ideologies*, Op.Cit, P. 412.

(⁷) David Miller & Others (Editors), *The Blackwell Encyclopedia of Political Thought*, Blackwell Publishers, London, 1987, P.229.

(⁸) Gordon Marshall (Edited), *The Oxford Dictionary of Sociology*, Oxford University Press, New Edition, New York, 2003, P.1885.

(⁹) جان بيتك ألتشين وآخرون، قاموس الفكر السياسي، ترجمة: أنطوان حمصي، منشورات وزارة الثقافة، الجزء الأول، دمشق، 1990، ص406.

(¹⁰) Donna A. Barnes & David A. Snow, *Agrarian Movements (United States)*, in: *The Wiley Blackwell Encyclopedia of Social and Political Movements*, Wiley-Blackwell Publishing, London, 2013, P.691.

(11) عبد الوهاب الكيالي وآخرون، موسوعة السياسة، المجلد الثالث، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1979، ص481.

(12) المصدر نفسه، ص482.

(¹³) Paul Barry Clarke & Joe Foweraker (Edited), *Encyclopedia of Democratic Thought*, Taylor & Francis e-Library, New York, 2005, P.476.

(¹⁴) Cristobal R. K. & Cas Mudde, *Populism*, in: *The Oxford Handbook of Political Ideologies*, Op.Cit, P. 412.

(¹⁵) Ibid, P. 412.

(*) غيتيليو فارغاس، رجل البرازيل القوي ورئيسها المهيمن على الحياة السياسية فيها لمدة ربع قرن تقريباً. بدأ فارغاس حياته السياسية حاكماً لمقاطعة ريو دي جانيرو، أظهر خلالها حيوية ونشاط جعلاه يستقطب شعبية واسعة. وفي فترات رئاسته الأولى 1930 - 1945 طبقَ فارغاس مفهومه الخاص عن الحكم الذي أطلق عليه (الدولة الجديدة)، فكان أقرب إلى سالازار منه إلى موسوليني. وبالرغم من قيام نظامه الحديدي ببعض الإصلاحات الاقتصادية

والاجتماعية، ولكن المعارضة لأساليبه القمعية سرعان ما تعاطمت في نهاية الحرب العالمية الثانية وأجبر على الاستقالة إلا أنه استمر في الحياة السياسية وانتخبته عدة ولايات ليكون مندوباً عنها في المجلس التشريعي فاختار ان يكون في مجلس الشيوخ مندوباً عن ولاية ريو دي جانيرو. وقد عاذا إلى سدة الرئاسة خلال الفترة 1951 - 1950، ولكنه فشل هذه المرة لزيادة الفساد والفوضى عي عهده، أما أنصاره فقد عزوا فشله إلى معارضة القوى التقليدية والمحافظه له وتخوف الجيش من قوة العمال الصاعدة في المدين. للمزيد يُنظر:

Paulo Rabello De Castro & Marcio Ronci, Sixty Years of Populism in Brazil, in: The Macroeconomics of Populism in Latin America, Sebastian Edwards & Rudiger Dornbusch (Edited), The University of Chicago Press, Chicago, 1991, P.P.151 - 175.

(**) خوسيه ماريا فيلاسكو إيبارا: سياسي أكوادوري حكم البلاد خمس مرات ما بين الاعوام 1934 و 1968. حيث هيمن على الحياة السياسية في الإكوادور في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وكسب الانتخابات الرئاسية خمس مرات، إلا أنه لم يكمل ولاية كاملة في منصبه إلا مرة واحدة. حيث يُعتبر من أبرز القادة (الشعبيين) في أمريكا اللاتينية. حيث شهدت فترات حُكمه اضطراباً، واضطهاداً، وانهكيات عسكرية. للمزيد يُنظر:

John Hutchinson, The Hutchinson Encyclopedia of Modern Political Biography, Helicon Publishing, London, 2005, P.940.

(16) Rodney P. Carlisle (Gen Editor), *The Encyclopedia of Politics: The Left and Right, Volume Two: The Right*, Saga Publications, California, 2005, P.350.

(17) Cristobal R. K. & Cas Mudde, *Populism*, in: *The Oxford Handbook of Political Ideologies*, Op.Cit, P. 413.

(18) Eliana Cardoso, & Ann Helwege, *Populism, Profligacy and Redistribution*, in: *The Macroeconomics of Populism in Latin America*, Sebastian Edwards & Rudiger Dornbusch (Edited), The University of Chicago Press, Chicago, 1991, P.49.

(*) فرناندو كولور دي ميللو: سياسي برازيلي، ومؤسس الجناح اليميني في الحزب الوطني لإعادة الإعمار. وأول رئيس يُنتخب في البرازيل بشكل ديمقراطي من بعد انتهاء سيطرة الجيش على الحكومة. فاز في انتخابات العام 1989 وهو لم يتجاوز الـ 29 من عُمره ليصبح بذلك أصغر رئيس في تاريخ البرازيل. حيث قدمت حكومته وعوداً بانتهاج سياسة اقتصادية مُستدامة لمُحاربة التضخم والفساد، إلا أنه فشل في ذلك. ولقد انتهى مشواره السياسي بالعزل من منصبه في الكونغرس، كنتيجة لتهم الفساد التي لاحقتة في العام 1992. للمزيد يُنظر:

John Hutchinson, Op.Cit, P.261.

(**) ألبيرتو فوجيموري: سياسي بيروفي، تولى رئاسة البيرو خلال الفترة 1990 - 2000، أتبع سياسات اقتصادية نيوليبرالية ساهمت في زيادة النمو الاقتصادي، إلا أنها أدت في نفس الوقت إلى توسيع الفجوة بين الطبقات الفقيرة والغنية، وقد أُجبر على الاستقالة من منصبه نتيجة الاحتجاجات الشعبية ضد فساد حكومته وتزوير الانتخابات، هرب على إثرها إلى اليابان، وخلفه بعد ذلك أليخاندرو توليدو. للمزيد يُنظر:

John Hutchinson, Op.Cit, P.362.

(***) كارلوس منعم: سياسي أرجنتيني من أصول سورية، زعيم الحزب البيروني الشعبي (حزب العدالة)، تولى رئاسة الأرجنتين خلال الفترة 1989 - 1999، ورغم الدعم الذي حصل عليه من قبل الطبقات الفقيرة خلال حملته

الانتخابية، إلا أنه طرح سياسة اقتصادية قائمة على الخصخصة الواسعة وتخفيض الإنفاق العام لمواجهة الأزمة الاقتصادية في الأرجنتين المتمثلة بالتضخم المفرط والركود الاقتصادي. وقد عفا عن قادة الحكم العسكري الذين سُجنوا في عهد سلفه راؤول ألفونسين لانتهاكهم حقوق الإنسان. وخاض سباق الرئاسة مرة أخرى في العام 2003 إلا أنه انسحب من جولة الإعادة بعد أن أظهرت استطلاعات الرأي أنه يتجه إلى الهزيمة. للمزيد يُنظر:

John Hutchinson, Op.Cit, P.655.

(¹) Cristobal R. K. & Cas Mudde, Populism, in: The Oxford Handbook of Political Ideologies, Op.Cit, P. 414.

(²) Piero Ignazi, Extreme Right Parties in Western Europe, Oxford University Press, New York, 2003, P.210.

(*) الجبهة الوطنية الفرنسي: تأسس هذا الحزب القومي في العام 1972 من قبل جان ماري لو بان، دخلت الجبهة البرلمان في العام 1986 بعد أن حصلت على 2.7 مليون صوت (9.7%) من مجموع الأصوات حازت من خلال على 35 مقعد في البرلمان الفرنسي. ولكن مع اعتماد نظام التمثيل النسبي في انتخابات العام 1988 انخفضت نسبة تمثيل الحزب في البرلمان إلى مقعد واحد فقط. وكانت الانتخابات الرئاسية في العام 2002 من أبرز محطات الحزب السياسية عندما نافس زعيمه جان ماري لوبان الرئيس الفرنسي السابق جاك شيراك قبل أن يخسر في جولة الإعادة بعد أن حصل على 17.8 من أصوات الناخبين. وهو نفس السيناريو الذي حصل في انتخابات العام 2017 عندما نافست زعيمة الحزب مارين لوبان مُرشح الوسط الفرنسي إيمانويل ماكرون إلا أنها خسرت أيضاً في جولة الإعادة. للمزيد يُنظر:

Neil Schlager and Others (Editors), World Encyclopedia of Political Systems and Parties, Facts On File Publishing, 4th Edition, 2006, P.459.

(**) حزب العدالة النمساوي: وهو الحزب الذي تأسس في العام 1956 على يد النازي السابق أنطون فينثالر. حظي هذا الحزب على قدر كبير من الدعم من الاشتراكيين القوميين، ويُعتبر هذا الحزب هو وريث حزب الاستقلال اليميني. وفي سبعينيات القرن العشرين تحول الحزب بعيداً عن توجهاته اليمينية المتطرفة إلى منظر أكثر ليبرالية. وبسبب هذا التحول في أيديولوجيته السياسية، عانى الحزب من نزاعات بين أجنحته السياسية وخصوصاً في أوائل العقد الأول للقرن الحادي والعشرين. ويتولى رئاسة الحزب حالياً السياسي اليميني المتطرف نوربرت هوفر، الذي خاض انتخابات الانتخابات الرئاسية في العام 2017 وخسر أمام المرشح المستقل فان دير بالن. للمزيد يُنظر:

D.J. Sagar (Edited), Political Parties of the World, John Harper Publishing, 7th Edition, 2009, P.30.

(*) ما بعد المادية: هو مفهوم غالباً ما يرتبط مع أعمال عالم السياسة الأمريكي رونالد إنغليهارت. وخصوصاً في كتابه الثورة الصامتة الصادر عام 1977، والتحول الثقافي في المجتمعات الصناعية المتقدمة الصادر في العام 1990، حيث يرى إنغليهارت أن تراكم الثروة في المجتمعات الصناعية الغربية في العقود التي تلت الحرب العالمية الثانية قد أدى إلى تحول جذري في القيم الثقافية والاجتماعية لتلك المجتمعات، فبالاستعانة بـ "سلم ماسلو للاحتياجات"، يدعي إنغليهارت أنه بمجرد أن تتحقق ظروف الأمن المادي في مجتمع ما، فحين المرشح أن يتبع أعضائها أهدافاً غير

جوهرية تُركز على العلاقات الشخصية، والاستقلالية، وتحقيق الذات، أو ما يُمكن وصفها بأنها مسائل تتعلق "بنوعية الحياة". وهذا هو بالضبط ما حدث في المجتمعات الصناعية المتقدمة في أواخر القرن العشرين. للمزيد يُنظر:

Ronald Inglehart, *The Silent Revolution: Changing Values and Political Styles Among Western Publics*, Princeton University Press, New Jersey, 1977, P.P.262 – 291., Mark Bevir (Editor), *Encyclopedia of Political Theory*, Saga Publications, London, 2010, P.1095.

(2¹) Cristobal R. K. & Cas Mudde, Populism, in: *The Oxford Handbook of Political Ideologies*, Op.Cit, P. 414.

(2²) Cas Mudde, *Populist Radical Right Parties in Europe*, Cambridge University Press, New York, 2006. P.13.

(2³) Cas Mudde, *Populist Radical Right Parties in Europe*, Cambridge University Press, New York, 2006. P.149.

(*) إرنستو لاكلو: هو أستاذ النظريات السياسية في جامعة إيسيكس في بريطانيا. وهو أحد أهم المُفكرين المعاصرين. وله العديد من المؤلفات حول الشعبوية والنظريات السياسية ومن أهمها: "تأملات حول الثورة في عصرنا" و(ذهنية استخدام العواطف الشعبوية). (الباحث).

(2⁴) Ernesto Laclau, *Politics and Ideology in Marxist Theory: Capitalism – Fascism – Populism*, New Left Books, London, 1977, P.142.

(2⁵) Paul Barry Clarke & Joe Foweraker (Edited), Op.Cit, P.674-675.

(*) أشعيا برلين: هو فيلسوف بريطاني وأستاذ النظريات السياسية في جامعة أكسفورد وُلِدَ في لاتفيا في العام 1909،

ومن ثمَّ هاجر إلى بريطانيا هو وعائلته في العام 1920. ويُعتبر برلين أحد أبرز مُفكرَي القرن العشرين وأحد أبرز المُفكرين الليبراليين من أبناء جيله. للمزيد يُنظر: John Hutchinson, Op.Cit, P.144.

(2⁶) Donald McRae, *Populism As An Ideology*, in: Ghita Ionescu and Ernest Gellner (Edited), *Populism It's Meaning and National Characteristics*, Weidenfeld & Nicolson Publishing, London, 1969, P.159.

(27) منى خويص، رجال الشُرُفات: دراسة تحليلية للظاهرة الشعبوية، دار الفارابي، بيروت، 2012، ص 73.

(2⁸) Cas Mudde and Cristobal R. Kaltwasser, *Exclusionary vs. Inclusionary Populism: Comparing Contemporary Europe and Latin America*, Government and Opposition, Vol. 48, No.2, P. 159.

(2⁹) Cas Mudde, *Populist Radical Right Parties in Europe*, Op.Cit. P.19.

(3⁰) Paul Barry Clarke & Joe Foweraker (Edited), Op.Cit, P.676.

(3¹) Cas Mudde and Cristobal R. Kaltwasser, *Populism: A Very Short Introduction*, Oxford University Press, New York, 2017, P.7.

(3²) Anderzej Walicki, Russia, in: Ghita Ionescu and Ernest Gellner (Edited), *Populism It's Meaning and National Characteristics*, Weidenfeld & Nicolson Publishing, London, 1969, P.63.

(3³) Rudiger Dornbusch and Sebastian Edwards, *The Varieties of Populism: The Case of Colombia*, Journal of Development Economics, volume 32, Elsevier Science Publishers, New York, 1990, P.244.

(3⁴) Carlos De La Torre, *Populist Seduction in Latin America: The Ecuadorian Experience*, Ohio University Press, Ohio, 2000, P.12.

(*) مارغريت كانوفان: مفكرة سياسية إنكليزية وأستاذة في جامعة لانكستر انتقلت بعدها إلى جامعة كيبيك إلى ان تقاعدت في العام 2002.

(35) Takis S. Pappas, *Modern Populism: Research Advance Conceptual and Methodological Pitfalls and the Minimal Definition*, Oxford Research Encyclopedia of Politics, for more information see: <http://politics.oxfordre.com>.

(36) إبراهيم أولتيت، الثابت والمتغير في الشعوبية، مجلة شؤون عربية، الأمانة العامة للجامعة الدول العربية، العدد 145، القاهرة، ص123.

(*) بيري روزانفالون: مؤرخ وعالم اجتماع فرنسي تتركز أبحاثه حول الديمقراطية والعدالة الاجتماعية في المجتمعات المعاصرة.

(37) Cas Mudde and Cristobal R. Kaltwasser, *Populism: A Very Short Introduction*, Op.Cit, P. 79.

(38) Cristobal R. Kaltwasser, *The Responses of Populism to Dahl's Democratic Dilemmas*, Political Studies, Political Studies Association, Vol 62, 2014, P.

(39) Margret Canovan, *Making Sense of Populism*, in: Yves Meny and Yves Surel (Editor), *Democracy and the Populist Challenge*, Palgrave Publishing, London, 2002, P.34-35.

(40) Paul Barry Clarke & Joe Foweraker (Edited), Op.Cit, P.675.

(41) Cristobal R. Kaltwasser, *The ambivalence of populism: threat and corrective for democracy, Democratization*, Routledge Publishing, Vol 19, No.2, P.195.

(42) Cristobal R. K. & Cas Mudde, *Populism*, in: *The Oxford Handbook of Political Ideologies*, Op.Cit, P. 422.

(43) Pierre Andre Taguieff, *Political Science Confronts Populism: From A Conceptual Mirage to A Real Problem*, Telos, Vol 109, 1995. P.43.

(44) Cristobal R. K. & Cas Mudde, *Populism*, in: *The Oxford Handbook of Political Ideologies*, Op.Cit, P. 422.

(45) Cristobal R. K. & Cas Mudde, *Populism*, in: *The Oxford Handbook of Political Ideologies*, Op.Cit, P. 423.

(46) Miroslav Hroch, *Social Preconditions of National Revival in Europe: A Comparative Analysis of The Social Composition of Patriotic Groups Among The Smaller European Nations*, Translated by: Ben Fowkes, Cambridge University Press, New York, 1985, P.187.

(47) Cas Mudde and Cristobal R. Kaltwasser, *Populism: A Very Short Introduction*, Op.Cit, P.68.

(48) Cristobal R. K. & Cas Mudde, *Populism*, in: *The Oxford Handbook of Political Ideologies*, Op.Cit, P. 423.

(49) Ronald F. Inglehart and Pippa Norris, *Trump, Brexit, and The Rise of Populism: Economic Have-nots and Cultural Backlash*, Harvard Kennedy School, Faculty Research Working Paper Series, August 2016, P.46., Thomas Greven, *The Rise of Right-Wing Populism in Europe and the United States: A Comparative Perspective*, Friedrich Ebert Stiftung, May 2016, P.6.

(50) David Smilde, *Contradiction Without Paradox: Evangelical Political Culture in The 1998 Venezuela Elections*, Working Paper, The Helen Kellogg Institute for International Studies, September 2002, P.22.

(51) Mitchell A. Seligson and Others, *Democracy Audit: Bolivia 2006 Report*, Nashville, 2006, P.22.

(⁵2) Cristobal R. K. & Cas Mudde, Populism, in: *The Oxford Handbook of Political Ideologies*, Op.Cit, P. 423.